هيئات المنظمة، حيث جرى تطوير بعض الأسس القائمة وابتكار أسس جديدة. وكان الاقرار بالتعـددية، في حد ذاته، هو الخطوة الكبيرة التي شالت كل الخطوات الاخرى، وكان الالتزام الطوعي هو الوسيلة التي صانت المنظمة من تحول الخلافات فيها الى تناحرات عدائية. وكان هذا وذاك هما البابين اللذين حصلت المنظمة عبرهما على أوسع تأييد شعبي يمكن لأي منظمة ان تحصل عليه في ظروف الشعب الفلسطيني.

ومع دوام الظروف التي تحول دون اجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني، بل مع تفاقم هذه الظروف بوقـوع الضفـة والقـطاع في أسر الاحتلال الاسرائيلي، جرى الاقتراب من صيغ التمثيل الديمقراطي الأصوب، وتحددت أسس جديدة لاختيار أعضاء المجلس، وكلها أسس تضيق بصيغ الاختيار العشوائي أو المزاجي، وتدخل عامل الانتخاب في عملية الاختيار بمقدار أو بآخر. واتفق على ان تتوزع مقاعد المجلس على أساس حصة لكل فصيل فدائي بما فيه جيش التحرير الفلسطيني تتوازى مع حجم وجوده على الساحة، وحصة لكل تنظيم شعبي، جماهيري أو مهني تعكس حجمه، وأن تشكل هذه الحصص أغلبية أعضاء المجلس فتترك بقية المقاعد للمستقلين من ذوي المكانات او الكفاءات المتميزة في الاصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، على ان يتم اختيار المستقلين بالتوافق بين الفصائل كافة، وان يخضع تثبيت عضويتهم لقرار يصدره المجلس الوطني ذاتـه. هنـا، يجـدر ان نتذكر ان لكل فصيل وسائله الديمقراطية الخاصة به، وهو حر في استخدامها لاختيار الاعضاء الذين يمثلونه في المجلس، وان التنظيمات الشعبية تختار قياداتها، عادة، بالانتخاب والقيادات المنتخبة هي التي تسمي ممثليها فيه.

هذا الاتفاق، وغيره من الاتفاقات التي تناولت شؤوناً متعدّدة أخرى، أُجري تثبيتها، جميعاً، في مواثيق المنظمة. والحقيقة، ان تعديلات كبيرة، متعدّدة الوجوه، أدخلت على هذه المواثيق. وكان هدفهـا ان تتـوسـع الممارسة الديمقراطية، وان تستكمل سمة المنظمة ككيان وطني يستوعب الجميع. فالميثاق القومي، الذي هو الدستور، عدل، وربما من الاصوب القول انه استبدل، وأقرّ المجلس الوطني المشكّل بالصيغة الجديدة ميثاقاً جديداً حمل اسم «الميثاق الوطني». وكذلك عدل النظام الاساسي. وقد أقرت التعديلات التعددية وصيغ التمثيل الجديدة فظهرت بوضوح سمة المنـظمة، أيضاً، كجبهة للقوى الوطنية الفلسطينية الفاعلة. وأوجز الميثاق المجدّد هذا كله في مادته الثامنة، فوصف المرحلة بأنها «مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين»، ولم يتستر الميثاق المجدّد على التناقضات كما فعل سابقه، بل أقرّ بوجودها، فيما دعا الى تغليب التناقض الرئيس الذي هو «بين الصهيونية والاستعمار، من جهة، وبين الشعب الفلسطيني من جهة ثانية». وعلى هذا الاساس، تبيّن في هذه المادة «ان الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل، منظمات وأفراداً، جبهة وطنية واحدة». وبهذا أسقط الميثاق المجدّد النص المعادي للحزبية الذي ورد في سابقه، وأعطى للتعددية شرعية دستورية. وهذا النص في الميثاق عززته التعديلات التي أدخلت على النظام الاساسي. فقد أناطت هذه التعديلات بالمجلس حق انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية الذين ينتخبون رئيسها من بينهم، وفصلت بين منصب رئيس اللجنة ورئيس المجلس، معززة الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ان جاز التعبير، وجعلت للمجلس ذاته حق اضافة اعضاء جدد اليه.

ان وجود التعددية داخل م.ت.ف. بما هو أخذ بأكثر منجزات الديمقراطية فعالية والاقرار بها في الميثـاق والنـظام الاسـاسي، واستمـرارها في التجربة العملية، قد عززت على الساحة الفلسطينية